

296702 - استفسار متعلق بالجمع والترجح بين الأدلة

السؤال

أود الاستفسار حول الأحاديث التي تحدث فيها النبي صلى الله عليه وسلم عن الذين تكلموا في المهد ، حيث استعملت لمحاضرة للشيخ الحويني حولها، وذكر أن هناك حديث حدد فيه النبي عليه الصلاة والسلام الذين تكلموا في المهد في ثلاثة ، وآخر فيه أكثر من ذلك ، مع أنه صلى الله عليه وسلم استعمل أدلة الحصر (إلا) ، وشرح الشيخ الأحاديث إلى أن خلص أنه ولو أن النبي عليه الصلاة والسلام استعمل أدلة الحصر (إلا) فإنه لو صح عنه عليه الصلاة والسلام حديث فيه أنه تكلم في المهد ربضع آخر غير المذكورين في الحديث الأول لسلمانا أنه تكلم ، سؤالي : كيف يكون ذلك وقد حصر النبي عليه الصلاة والسلام الأمر بأدلة الحصر إلا ؟ وما اطاعت عليه أنه إذا لم نوفق في درء التعارض عن نصين متعارضين ظاهريا إما بالجمع ، أو النسخ ، أو الترجح فإننا نتوقف ، سؤالي : في هذا الأمر الذي نتوقف فيه ، من الممكن أن يكون مدخلا للشيطان على ضعاف الإيمان فيوسوس لهم ، ويشككهم في الدين ، وأيضا في هذا الأمر الذي نتوقف فيه يمكن أن يستغله من يريد الطعن في دين الله ، ويقول : كيف يكون حقا ، وهناك تعارض فيه لا وجه لدرئه ؟ أرجو توضيح هذه النقطة. وذكر الشيخ أن أوجه الترجح مائة ، وبالتالي لا يوجد نصان لا يمكن الترجح بينهما بوجه من تلك الأوجه ، فكانه وضعت أوجه الترجح لدرء التعارض كيما كان ، لكن هناك حلقة مفقودة بالنسبة لي، هل هي أنها نؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه لا يمكن أن يوجد تناقض في الدين الذي جاء به لأنه الدين الحق ، ومن ثم نبني أوجه الترجح ؟

الإجابة المفصلة

الإجابة

أولاً: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:

«لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا تَلَاثَةَ»

«عِيسَىٰ».

«وَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجُ، كَانَ يُصَلِّي، جَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَنَتْهُ، فَقَالَ: أَجِبْهَا أَوْ أَصْلِي؟ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تِمْثُثْ حَتَّى
ثُرِيَهُ وَجُوهَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَكَانَ جُرَيْجُ فِي صَوْمَاعَةٍ، فَتَعَرَّضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ وَكَلَمَتُهُ فَأَبَى، فَأَتَتْ رَاعِيَّا فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا،
فَقَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ، فَأَتَوْهُ فَكَسَرُوا صَوْمَاعَةَ وَأَنْزَلُوهُ وَسَبُوهُ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الْفَلَامَ، فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامٌ؟ قَالَ: الرَّاعِي،
قَالُوا: تَبَنِي صَوْمَاعَكَ مِنْ ذَهَبٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ».

«وَكَانَتْ امْرَأَةٌ تُرْضِعُ ابْنًا لَهَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ رَاكِبٌ دُوْشَارَةٍ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهُ، فَتَرَكَ تَدِيهَا وَأَقْبَلَ عَلَى
الرَّاكِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى تَدِيهَا يَمْصُهُ، - قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ كَانَ أَنْظَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْصُ

إِبْصَعَهُ - ثُمَّ مَرِيَّاً مِّنْهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلِ ابْنِي مِثْلَ هَذِهِ، فَتَرَكَ ثَدِيهَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا، فَقَالَ: لِمَ ذَاكَ؟ فَقَالَ: الرَّاكِبُ
جَبَارٌ مِّنَ الْجَبَارَةِ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ يَقُولُونَ: سَرَقْتِ، زَانَتِ، وَلَمْ تَفْعَلْ «

رواه البخاري (3436)، ومسلم (2550).

وما روي من أن هناك من تكلم في المهد غير هؤلاء الثلاثة، فهي روایات لا تقوى على معارضته هذا الحديث الصحيح.

وقد سبق بسط ذلك في الجواب رقم (202339).

ثانياً:

سبيل المؤمنين أمام النصوص الصحيحة التي ظاهرها التعارض هو محاولة الجمع بينها.

قال الشيخ المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى:

” والمقرر في علم الأصول وعلم الحديث: أنه إذا أمكن الجمع بين الحديثين، وجب الجمع بينهما إجماعاً، ولا يرد غير الأقوى منهما بالأقوى؛ لأنهما صادقان، وليس بمتعارضين.

وإنما أجمع أهل العلم على وجوب الجمع بين الدليلين إن أمكن؛ لأن إعمال الدليلين معاً أولى من إلغاء أحدهما كما لا يخفى ”انتهى، من“ أصوات البيان ”(5 / 161).

فإذا تعدد الجمع: وجب الترجيح ، كما هو مقرر في علم أصول الفقه.

والجمع بين النصوص والتوفيق بين معانيها، أو الترجيح بينها، ليس هو من باب التكلف ، ونصرة الشرع بالافتراء والتحرش؛ فهذا ليس من نهج الشرع، فالله سبحانه وتعالى نهى عن هذا.

قال الله تعالى: {فَلْ مَا أَسْأَلْكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمَتَكَلِّفِينَ}. سورة ص/86.

قال الطبرى رحمه الله تعالى:

” (وَمَا أَنَا مِنَ الْمَتَكَلِّفِينَ) يقول: وما أنا من يتكلف تحرصه وافتراءه، فتقولون: (إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ) و (إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ) .. ” انتهى، من“ تفسير الطبرى ”(20 / 150).

ولهذا تجد أئمة أهل العلم ينكرون التكلف في طريقة الجمع والتوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض، ولا يقبلون إلا الجمع المبني على أصل علمي.

فالجمع أو الترجيح بين النصوص هو نتيجة يتوصل إليها العالم، والفقير، بعد بحث علمي مبني على قواعد وأصول ، وليس نتيجة عاطفة نصرة الإسلام.

وتنصيص أهل العلم على أن هناك مائة مرجح أو أكثر؛ فهذه المرجحات ليست أمورا اقتربوها، وإنما هي أمور وصلوا إليها بالاستقراء والبحث العلمي ، وليس بمجرد الهوى فالقول بغير علم معلوم حرمته.

قال الله تعالى: **{وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً}**. الإسراء/36.

ثالثا:

تعذر الجمع أو الترجيح في بعض الحالات : ليس سببه أن التعارض حقيقي بين نصوص الوحي، فما زال الوحي يتحدى الكفرة من يوم نزوله إلى قيام الساعة؛ حيث قال الله تعالى:

{أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا}. النساء/82.

وليس هو موقفا عاما ، أيضا ، يقف فيه جميع المجتهدين إزاء نص محدد ، بل هو موقف يعرض للفقيه أو للمجتهد أحيانا ، في بعض النصوص ، التي يكون عند غيره من العلم والبيان ما يسمح له بتخطي حالة ”الوقف“ ؛ فالوقف ، إذا ، حالة نسبية ، تنتج عن قصور في علم الباحث أو فهمه، في النازلة المعينة ، وهذا لا يخلو منه بشر ؛ لكن الأمة لا تجمع على ذلك الوقف والتعارض، بل ما غاب عن عالم ، أدركه غيره ، وهكذا .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

” لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة ... ”

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسحا للأخر، فهذا لا يوجد أصلا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عنده به، أو منها معا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع، وبالله التوفيق ”انتهى“. ”زاد المعاد“ (4 / 137 – 138).

ومن المعلوم أن العلوم والفهم بين الناس تتفاوت؛ فلذا مسألة التوقف بين نصين متعارضين هي مسألة نسبية ، فقد يتوقف بعض أهل العلم دون بعض، وقد يتوقف العالم فترة حتى يزداد علما بهذه النصوص وفهمها لها فيظهر له وجه الجمع أو الترجيح.

أما افتراض أن الأمة كلها تتوقف عن الجمع أو الترجح بين نصين ظاهرهما التعارض، فهذا مسألة نظرية لا وجود لها في الواقع.

قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

”كل من تحقق بأصول الشريعة؛ فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل؛ فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها أدلة، فالمتحقق بها متحقق بما في نفس الأمر؛ فيلزم أن لا يكون عنده تعارض.

ولذلك لا تجد أدلة أجمع المسلمين على تعارضهما ، بحيث وجب عليهم الوقوف؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ فمن الممكن التعارض بين الأدلة عندهم ”انتهى، من ”الموافقات“ (341 / 5).

والله أعلم.